الأمم المتحدة

A/C.3/54/SR.18

Distr.: General

7 February 2000
Arabic
Original: French

الجمعية العامة
الدورة الرابعة والخمسون
الوثائق الرسمية

اللجنة الثالثة

محضر موجز للجلسة ١٨

المعقودة في المقر، نيويورك،

يوم الأربعاء، ٢٠ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٩، الساعة ١٠/٠٠

الرئيس: السيد غالوشكا . . . . . (الجمورية التشيكية)

المحتويات

البند ١٠٩ من جدول الأعمال: النهوض بالمرأة (تابع)

البند ١٠٧ من جدول الأعمال: منع الجريمة والعدالة الجنائية (تابع)*

البند ١٠٨ من جدول الأعمال: المراقبة الدولية للمخدرات (تابع)*

* بندان قررت اللجنة النظر فيهما معا.

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني **في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشره إلى:** Chief of the Official Records Editing Section, Room DC2-0750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة.

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٥.

البند ١٠٩ من جدول الأعمال: النهوض بالمرأة (تابع) (A/C.3/54/L.13, L.15 and L.17/Rev.1)

مشروع القرار (A/C.3/54/L.13): **الممارسات التقليدية أو العرفية التي تؤثر في صحة المرأة والبنت**

١ - **السيدة تاهزيب-لي** (هولندا): عرضت مشروع القرار A/C.3/54/L.13 نيابة عن مقدميه وأشارت إلى أن أروغواي وأوكرانيا والبرازيل وبربادوس وبوركينا فاصو وبيلاروس والجزائر وجمهورية مولدوفا وجورجيا وسانت لوسيا وسري لانكا وسوازيلند وغينيا والعراق وكوبا وكوت ديفوار وكولومبيا ومدغشقر ومصر ومنغوليا ونيجريا وهندوراس قد انضمت إلى مقدمي مشروع القرار. وذكرت أنه للسنة الثالثة على التوالي يُعرض على اللجنة مشروع قرار بشأن هذا الموضوع وقالت إنها تتوقع أن يُعتمد بدون تصويت كما حدث في الماضي. وأضافت أن مقدمي المشروع يأملون في أن يسهم اعتماده في القضاء على الممارسات التي يدينها المشروع وخاصة تشويه الأعضاء التناسلية للأنثى، وهو ما سيكون خطوة هامة في الواقع نحو تحسين الحالة الصحية للمرأة وتحقيق المساواة بين الجنسين والتمكين للمرأة. وأشارت إلى أن الجمعية العامة ستقوم باستعراض التقدم المحرز خلال دورتها الاستثنائية التي تعقدها تحت عنوان "المرأة في سنة ٢٠٠٠: المساواة بين الجنسين والتنمية والسلم في القرن الحادي والعشرين".

مشروع القرار A/C.3/54/L.15: **تحسين حالة المرأة في المناطق الريفية**

٢ - **السيدة أتغونتستسغ** (منغوليا): عرضت مشروع القرار A/C.3/54/L.15 نيابة عن مقدميه وأشارت إلى أن اثيوبيا وبنن وسري لانكا وغينيا وقيرغيزجستان تود أن تنضم إلى مقدمي المشروع. وأشارت إلى تقرير الأمين العام عن تحسين حالة المرأة في المناطق الريفية (A/45/123) فقالت إن المرأة تسهم في المتوسط بما يزيد عن ٧٠ في المائة من العمل اللازم لإنتاج الطعام في بلدان أفريقيا الواقعة جنوب الصحراء الكبرى، وتقوم بإنتاج ما يقرب من ٥٠ في المائة من الإنتاج الزراعي في آسيا، وتقوم بأغلبية أعمال الصيد والزراعة في منطقة المحيط الهادئ ومنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. وأضافت أن الأمين العام أشار أيضا إلى أن دور المرأة في الزراعة يُوصف بأقل من حقيقته بكثير في التقارير وأنه ينبغي إجراء دراسات مقارنة جديدة. وقالت إن مقدمي المشروع يأملون في اعتماده بتوافق الآراء كما حدث في الماضي.

مشروع القرار A/C.3/54/L.17/Rev.1: **اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة**

٣ - **السيدة إيكي** (النرويج): عرضت مشروع القرار A/C.3/54/L.17/Rev.1 نيابة عن مقدميه وقالت إن بوتان وسلوفاكيا وغواتيمالا وقبرص وقيرغيزستان ونيوزيلندا تود أن تنضم إلى مقدميه. وذكرت أن وفدها يرحب بالتقدم المحرز في تنفيذ الاتفاقية، وخاصة قيام الجمعية العامة باعتماد البروتوكول الاختياري للاتفاقية، وأعربت عن أملها في أن يُعتمد مشروع القرار بدون تصويت.

البند ١٠٧ من جدول الأعمال: منع الجريمة والعدالة الجنائية (تابع) (A/54/3, A/54/69-E/1999/8 and Add.1, A/54/289, 340, 368 and 417; A/C.3/54/2; A/C.3/54/L.3, L.4, L.5 and L.6)

البند ١٠٨ من جدول الأعمال: المراقبة الدولية للمخدرات (تابع) (A/54/3, A/54/186, A/54/293-E/1999/119, A/54/314-S/1999/942 and A/54/368; A/C.3/54/L.7)

٤ - **السيد كازيخانوف** (كازاخستان): قال إن الجريمة المنظمة والاتجار في المخدرات، بعون وتحريض من الفساد، يمثلان خطرا شديدا على البشرية. وذكر أن إظهار الأنشطة الإجرامية الدولية أخذت تُحدث أثرها السلبي على العلاقات بين الدول وأن أي دولة بمفردها لا تستطيع القضاء على هذا الوباء الذي لا يعرف الحدود. وقال إنه يجب لهذا أن يكون التعاون عالميا وأن يكون للأمم المتحدة دور رئيسي في مكافحة الجريمة المنظمة.

٥ - وذكر أن وفده مقتنع بأن الاتفاقية الدولية لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية ستكون أداة قانونية فعالة تستخدمها الدول الأعضاء في معركتها المشتركة، وأعرب عن أمله في الانتهاء من الأعمال التحضيرية لها بحلول سنة ٢٠٠٠. وقال إن البروتوكولات الإضافية للاتفاقية يجب أن تصبح آلية فعالة لتكميل الأنشطة التي تضطلع بها الدول لقمع أخطر أنواع الجرائم. وأضاف أن مؤتمر الأمم المتحدة العاشر لمنع الجريمة ومعاملة المجرمين سوف يعطي دفعة قوية لجهود المجتمع الدول في مكافحة الجريمة وتحديد الاتجاهات الاستراتيجية في القرن الحادي والعشرين.

٦ - وقال إن رئيس كازاخستان، إدراكا منه لكون الجريمة والاتجار في المخدرات يهددان عملية التحول الديمقراطي والتحرير، قد أعلن أن مكافحة الفساد والتهرب من الضرائب هي من أهم المهام المقبلة. وذكر أن لجنة مناهضة الفساد الحكومي ووزارة الدولة للإيرادات قد منحتا سلطات واسعة لهذا الغرض، وأن قانون العقوبات الجديد وغيره من التشريعات التي وضعت وفقا للمعايير الدولية تشكل الأساس القانوني لأنشطة مكافحة الجريمة التي تقوم بها هيئات إعمال القانون الوطنية.

٧ - وقال إن من الضروري تعزيز التعاون الدولي في مجال منع الفساد والقضاء عليه. وذكر أنه لا بد أن يتضمن مشروع اتفاقية مكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية تدابير لمكافحة الفساد الذي يرتبط بهذه الجريمة. وأضاف أن الحلقة الدراسية المعنية بمكافحة الفساد والتي سيتم تنظيمها في مناسبة مؤتمر الأمم المتحدة العاشر لمنع الجريمة ومعاملة المجرمين ستكون حدثا يأتي في حينه ويلقى الترحيب.

٨ - وذكر أن مكافحة العنف الموجه ضد المرأة هو إحدى الأولويات المحددة في سياسة حكومته للنهوض بمركز المرأة. وأضاف أن مما يبعث على الأمل أن مشاكل الجريمة والعدالة الجنائية قد أخذت تُبحث من منظور قضايا الجنسين كما يتضح مثلا في تقرير الأمين العام عن القضاء على العنف الموجه ضد المرأة (A/54/69-E/1999/8). وذكر أن حلقة العمل المعنية بالمرأة في نظام العدالة الجنائية التي ستعقد خلال المؤتمر العاشر سوف توفر معلومات عملية مفيدة جدا تتعلق بالجرائم التي تُرتكب ضد المرأة.

٩ - وقال إن الجريمة المنظمة تهدد حاليا الأمن الإقليمي كما تهدد الأمن الدولي وأن الإعلان المتعلق بالمبادئ التوجيهية للعلاقات ما بين الدول الأعضاء في مؤتمر العمل المشترك وتدابير بناء الثقة في آسيا، الوارد في الوثيقة A/54/368، والمعتمد في ١٤ أيلول/ سبتمبر ١٩٩٩، قد شدد على ضرورة تعزيز التعاون في المجالات الاجتماعية مثل مكافحة الاتجار في المخدرات، وسوء استعمال المخدرات، والجريمة المنظمة. وأضاف أن المشتركين في مؤتمر قمة رؤساء "دول شنغهاي الخمس" (روسيا، والصين، وطاجيكستان وقيرغيزستان وكازاخستان) قد ناقشت، بين أمور أخرى، المسائل المتعلقة بالجريمة الدولية وأعلنت في وثيقتها الختامية أنه لا بد من اتخاذ تدابير فعالة لمكافحة الجريمة الدولية بجميع أشكالها. وأضاف أن المقررات التي اتخذت في ذلك الاجتماع توفر أساسا للتعاون بين السلطات المختصة بالدول المذكورة.

١٠ - وقال إن منظمة التعاون الاقتصادي، التي توفر إطارا للتعاون في مكافحة الجريمة، قد طالبت أعضاءها في اجتماعها الرفيع المستوى الخامس الذي عقد في أيار/ مايو ١٩٩٨ بالعمل معاً على مكافحة تهريب المخدرات والمواد المؤثرة على العقل واعتمدت خططا لتدريب خبراء مراقبة المخدرات.

١١ - وذكر أن الدول الأعضاء في كومنولث الدول المستقلة تقوم بتنسيق جهودها على أساس برنامج التدابير المشتركة بين الدول لمكافحة الجريمة المنظمة في بلدان الكمنولث حتى سنة ٢٠٠٠ الذي وصفه ممثل بيلاروس بالتفصيل في اجتماع سابق للجنة. وأضاف أن كازاخستان هي أيضا طرف في معاهدات متعددة الأطراف لتقديم المساعدة القانونية.

١٢ - واختتم كلمته قائلاً إنه يأمل أن يساعد انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة العاشر لمنع الجريمة ومعاقبة المجرمين واعتماد صكوك قانونية دولية جديدة في تعزيزالجهود المبذولة لمكافحة الجريمة.

١٣ - **السيد نوانثاسنغ** (جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية): أشار إلى بعض الإحصاءات التي قدمها المدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات وشرح عددا من الأنشطة التي تقوم بها حكومته. وأشار على وجه الخصوص إلى ما تم في أوائل التسعينيات من إنشاء لجنة وطنية لمراقبة المخدرات والإشراف عليها ومكتب لمكافحة المخدرات والاتجار فيها، والشروع في تنفيذ كثير من المشاريع الإنمائية. وقال إنه نتيجة لهذه المبادرات هبط الإنتاج غير المشروع للأفيون من ١٤٠ طنا في عام ١٩٩٦ إلى ١٢٣ طنا في عام ١٩٩٧. وأضاف أنه في عام ١٩٩٨ تم إلقاء القبض على ٤٠٥ من المجرمين والاستيلاء على كميات كبيرة من مختلف المخدرات. وقال إن حكومته تبذل كل جهد ممكن لمكافحة إنتاج الأفيون على الصعيد الوطني وعلى الصعيدين الإقليمي والدولي ولتعزيز تعاونها مع البلدان الأخرى ومع المنظمات الدولية. وذكر أنه استعدادا لمعرض سنة ٢٠٠٠ الذي يُقام في هانوفر بألمانيا قامت هيئة محلفين دولية باختيار خمسة مشاريع بينها مشروع أعده بلده بمساعدة برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات كان الغرض منه هو الإقلال من زراعة خشخاش الأفيون في منطقة بالافيك. وأضاف أنه نتيجة لهذا التعاون المثمر هبط إنتاج الأفيون من ٣,٥ أطنان إلى أقل من ١٠٠ كيلوغرام، وأصبحت المنطقة التي كانت تعاني من نقص الأرز تتمتع الآن بفائض منه، كما تحسنت إلى حد كبير مستويات المعيشة بالنسبة لسكانها البالغ عددهم ٦٠٠٠ نسمة.

١٤ - وذكر أن حكومته وبرنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات وقّعا في أيار/ مايو ١٩٩٩ اتفاقا تاريخيا يمثل فتحا جديدا في الجهود المبذولة للقضاء على مصدر هام من مصادر إنتاج الأفيون في آسيا وأن هذا الاتفاق قد أتاح لحكومته وللجهات المانحة التصدي صراحة لمسألة من مسائل التنمية ترتبط ارتباطا وثيقا بالفقر وباستهلاك المخدرات في شمال البلاد. وأضاف أن استراتيجية برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات هي استثمار ٨٠ مليون دولار على مدى ٦ سنوات في المناطق المنتجة للأفيون في بلده وتقديم الدعم للمشاريع الحالية والمشاريع الجديدة. وقال إن حكومته مصممة على ترجمة هذا البرنامج إلى حقيقة واقعة بمساعدة برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات ومساعدة المجتمع الدولي. وأضاف أن حكومته ملتزمة أيضا بالقضاء على الإنتاج غير المشروع للأفيون وعلى استهلاكه وعلى التعاون مع برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات وتحقيق الأهداف التي تم تحديدها. وقال إنه لما كان رفاه كثير من البلدان الأخرى يتوقف على نجاح هذا البرنامج فإن حكومته تدعو المجتمع الدولي إلى دعم الأنشطة التي تقوم بها بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات.

١٥ - **السيد أمين** (أفغانستان): قال إن مما يؤسف له أن برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات قد أبرم اتفاقا مع طالبيان لتنفيذ مشروع يستهدف مساعدة زراع الخشخاش في المناطق الريفية في العثور على أنشطة مربحة أخرى. وذكر أن التقارير قد أشارت في الواقع إلى أن طالبيان تسيطر على معظم حقول الخشخاش وأن ميليشيا طالبان توافق على تهريب المخدرات إلى جمهورية إيران الإسلامية وأن مسؤولي طالبان تُدفع لهم رسوم مقابل السماح بتشغيل المعامل دون معوقات وأن الموالي يحصلون على ضريبة نسبتها ١٠ في المائة على محصول الأفيون.

١٦ - وقال إنه ربما كان من المتوقع أن يسهل السلام الذي تدعي طالبيان أنها أعادته التصدي بفعالية لإنتاج المخدرات. على أنه أضاف أن ذلك لم يحدث وأن عائدات الاتجار في المخدرات هي السبب في الرواج الاقتصادي الذي شهدته سنة ١٩٩٨ في كانداهار حيث يقيم المولي عمر زعيم طالبان. وأضاف أنه ليس من المستغرب في هذه الظروف أن يفشل مشروع برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات. فقد زاد إنتاج الخشخاش في أفغانستان في عام ١٩٩٩ إلى أكثر من ضعف ما كان عليه في عام ١٩٩٨ وأصبح يمثل ٧٥ في المائة من الأفيون غير المشروع في العالم. وذكر أن حكم طالبان قد دمر المجتمع المدني الأفغاني وأكره مئات الألوف من السكان على ترك بيوتهم. وأضاف أن برنامج الأمم المتحدة لبرنامج الأمم المتحدة للمخدرات، إزاء عجزه عن تخفيض إنتاج الخشخاس في أفغانستان، قد أقام كوردونا أمنيا حول البلد وشدد المراقبة على حدوده مع البلدان المجاورة.

١٧ - وقال إن أفغانستان تؤيد الاستراتيجية الجديدة لبرنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات. ولكنه أضاف أنه نظرا للظروف المؤقتة المختلفة فليس من المحتمل أن يكون هناك انخفاض في محاصيل الأفيون في المدى القصير وأن دكتاتورية طالبان سوف تستمر في تشجيع الإنتاج. وأضاف أنه من المهم لهذا السبب أن يواصل برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات جهوده لوقف الزراعة غير المشروعة للخشخاش وإنقاذ المجتمع الدولي من بلاء المخدرات.

١٨ - **السيد لويس** (أنتيغوا وبربودا): تكلم باسم الاتحاد الكاريبي فقال إنه يرحب بإصلاح منظومة الأمم المتحدة وأن من الضروري توفير الموارد اللازمة لمركز منع الجريمة الدولية ولبرنامج الأمم المتحدة لمنع الجريمة والعدالة الجنائية ككل.

١٩ - وذكر أن بلدان الاتحاد الكاريبي تنتظر بلهفة نتائج الدراسة التي يقوم بها مركز مكافحة الجريمة الدولية، وهي النتائج التي يمكن أن تنبه الدول إلى وجود جماعات إجرامية داخل أراضيها. وأضاف أن بلدان الاتحاد الكاريبي تأمل أن يتم إعداد اتفاقية دولية لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية في وقت يتيح النظر فيها خلال جمعية الألفية التي تعقد في سنة ٢٠٠٠. وقال إن البروتوكولات الاختيارية للاتفاقية لها أهمية خاصة.

٢٠ - وذكر أنه بعد فترة وجيزة من المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة حددت بلدان الاتحاد الكاريبي المجالات الحاسمة وأنشأت آلية وطنية للنهوض بالمرأة. وأضاف أنه صدر تشريع يمنع العنف المنزلي ويعاقب عليه، وأنه تم بناء مساكن مأمونة، وتوفير التدريب للمسؤولين وفرق العمل الخاصة، وأن ذلك تم في بعض الحالات بمساعدة من الحكومة الكندية وصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة.

٢١ - وقال إنه نظرا لأن السكان في الدول الأعضاء في الاتحاد الكاريبي يتألفون في معظمهم من الشباب فإن قضاء الأحداث يمثل عنصرا رئيسيا في برامج العدالة الجنائية. وذكر أنه لمنع السلوك المعادي للمجتمع سعت الدول الأعضاء في الاتحاد الكاريبي إلى إشراك الشباب في أنشطة مثل الاحتفال بالسنة الدولية للمسنين وفي العملية السياسية. وأضاف أنه بالنسبة لجناح الأحداث كان ما تم التشديد عليه هو إعادة التأهيل. وأعرب عن أسفه لأن بلدان الكاريبي تستخدم كنقاط عبور للاتجار في المخدرات، وهو ما يجعل الشباب معرضين لأن يصبحوا هم أنفسهم من المدمنين. وقال إن معاملة المدمنين وإعادة تأهيلهم تشكل مشكلة مالية وتقنية مؤرقة.

٢٢ - وذكر أن بلدان الكاريبي تؤيد بقوة الأخذ بنهج إقليمي متكامل فيما يتعلق بالعدالة الجنائية، وأنه تحقيقا لهذه الغاية ستعقد حلقة دراسية في جاميكا في الفترة من ٢٨ إلى ٣٠ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٩ لوضع استراتيجيات إقليمية.

٢٣ - وقال إن وفده يساوره القلق إزاء مشروع القرار A/C.3/54/L.8 الذي قدمه الاتحاد الأوروبي والذي يحث الدول التي ما زالت تبقي على عقوبة الإعدام على أن "توقف تنفيذ الأحكام الصادرة بالإعدام إلى أن يتم إلغاء عقوبة الإعدام كلية". وأضاف أن حكومات الدول الأعضاء في الاتحاد الكاريبي تعتبر أن أهم حقوق الإنسان الأساسية هو الحق في الحماية من أنشطة المجرمين، تلك الأنشطة التي يمكن أن تزعزع استقرار المجتمع وأن يمتد أثرها إلى البلدان المجاورة. وقال إن الاتجار في المخدرات والإرهاب ومختلف الجرائم الأخرى التي تنتهك الأساس القانوني والأخلاقي للمجتمع تتطلب تطبيق عقوبة عادلة. وأضاف أن شعوب الكاريبي سوف تحتج بشدة على إلغاء عقوبة الإعدام، وأن حكوماتها سوف تـُتهم بحماية المجرمين ومعاقبة أسر الضحايا. وقال إن دول الكاريبي، مع احترامها لموقف الاتحاد الأوروبي، تعتقد أنه لا ينبغي له أن يحاول فرض معتقداته على الآخرين، وتحثه بشدة على سحب مشروع قراره الذي يقوض السيادة الوطنية للدول التي تبقي على عقوبة الإعدام.

٢٤ - **السيد فينرافي** (تايلند): قال إن بلده قام بتنفيذ عدد من التدابير الوقائية والعلاجية لمواجهة مشكلة المخدرات وإن كان لا يزال هناك الكثير مما يتعين القيام به.

٢٥ - وذكر أن انتشار الميثامفيتامين هو أخطر شواغل البلد. وأضاف أن رخص سعر هذا المخدر وسهولة حمله قد أديا إلى سهولة انتشاره وخاصة بين العمال والشباب من الأسر المفككة. وذكر أن ٨٠ في المائة من كمية هذا المخدر يتم إنتاجها في البلدان المجاورة وتهريبها إلى تايلند، وأنه على الرغم من أن حكومة تايلند تعمل بالاشتراك مع تلك البلدان فإن المشكلة قد ازدادت سوءاً.

٢٦ - وذكر أن تايلند في سعيها لمكافحة غسل الأموال قد سنت قانونا بدأ سريانه في آب/أغسطس ١٩٩٩ وأنشأت مركز تنسيق وطنيا لهذا الغرض. وأضاف أن تايلند على استعداد الآن لأن تصبح طرفا في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الاتجار غير المشروع في المخدرات والمؤثرات العقلية.

٢٧ - وقال إنه إذا كانت العولمة قد أتاحت التوسع في الاتجار في المخدرات فإن المجتمع الدولي ليس مجردا من السلاح بعد ما استطاع تكوين جبهة موحدة لمواجهة هذا الوباء بفضل ما تحقق من تعاون.

٢٨ - **السيدة لي سانغو** (الصين): قالت إن المجتمع الدولي قد أثبت إرادة سياسية قوية في مكافحة المخدرات. على أنها ذكرت أن مشكلة المخدرات غير المشروعة ما زالت تؤرق العالم. وأضافت أنه للتصدي لهذه المشكلة ينبغي للأمم المتحدة أن تعزز جهودها بوسائل منها تنفيذ الاستراتيجيات والمقررات التي اعتمدت في الدورة الاستثنائية الثانية عشرة للجمعية العامة، مع توجيه عناية خاصة إلى تعزيز التعاون الدولي.

٢٩ - وقالت إنه منذ الدورة الاستثنائية قامت حكومة الصين بتعزيز أنشطتها الوطنية لمراقبة المخدرات كما عززت تعاونها الدولي. وأضافت أنها وافقت على إنشاء لجنة وطنية لمراقبة المخدرات ومؤسسة لمكافحة المخدرات وأنها تعد العدة لإنشاء "مجتمعات محلية خالية من المخدرات". وذكرت أيضا أن الحكومة شنت حملات تعليمية وأنشأت آليات للتحقق من عمليات التصدير والاستيراد وعززت أشكال الرقابة على المخدرات والمؤثرات العقلية والسوالف الكيميائية.

٣٠ - وعلى الصعيد الوطني، ذكرت أن حكومة الصين قامت بدور إيجابي في برنامج التعاون دون الإقليمي في مراقبة المخدرات الذي بدأه برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات وساعدت في استحداث المحاصيل البديلة في مناطق "المثلث الذهبي" التي كانت تعتمد اقتصاديا على زراعة الأفيون.

٣١ - وقالت إن التجربة قد أظهرت أنه لكسب المعركة ضد وباء المخدرات يتعين تعزيز التعاون الدولي. وأضافت أن هناك عددا من المبادئ ينبغي تذكرها في هذا الصدد. أولا أنه ينبغي أن تتعاون بلدان الاستهلاك وبلدان الإنتاج وبلدان العبور على أساس المسؤولية المشتركة والاحترام الدقيق لسيادة الدول. ثانيا، أن استراتيجيات مراقبة المخدرات المحددة في الدورة الاستثنائية الثانية عشرة للجمعية العامة ينبغي أن تنفذ

تنفيذا كاملا وأن الآليات الحالية للمراقبة ينبغي أن تعزز وأنه ينبغي التصدي لمسألتي العرض والطلب على السواء. وأخيرا، فإنه ينبغي للمجتمع الدولي أن يوفر المساعدات المالية والتقنية اللازمة لتشجيع التنمية البديلة.

٣٢ - **السيد بيلمان** (تركيا): قال إن مشكلة سوء استعمال المخدرات، التي تهدد استقرار البلدان ونموها، تتطلب تعزيز التعاون الدولي.

٣٣ - وذكر أن تركيا، نتيجة لموقعها الجغرافي، توجد على طريق من أهم طرق الاتجار غير المشروع في المخدرات - وهو "طريق البلقان" - مما يجعل لتركيا دورا خاصا في مكافحة المخدرات. وأضاف أن كميات المخدرات الكبيرة التي تم الاستيلاء عليها في تركيا تشهد على مدى انشغال السلطات بمكافحة هذا الوباء.

٣٤ - وقال إن تركيا طرف في جميع اتفاقيات الأمم المتحدة المتعلقة بإنتاج المخدرات والمؤثرات العقلية واستهلاكها والاتجار فيها وأنها تشارك بنشاط في الجهود التي تبذلها هيئات المنظمة المختلفة في تلك الميادين. وذكر أن تركيا طرف في ٤٤ اتفاقا ثنائيا وأنها اتخذت تدابير فعالة لمنع زراعة خشخاش الأفيون غير المشروعة على الصعيد الوطني. وقال إن المدير التنفيذي لمكتب الأمم المتحدة لمراقبة المخدرات ومنع الجريمة قد ذكر أن تركيا حققت نتائج باهرة في مجال التنمية البديلة.

٣٥ - وقال إن تركيا تعتقد أنه ينبغي للبلدان، في مكافحتها للمخدرات، أن توجه عناية خاصة إلى مشكلتين: الأولى هي ضرورة الرقابة الشديدة على صادرات السوالف بما فيها الأنهيدريد الخلي. وثانيا، ينبغي توجيه العناية إلى الصلة الوثيقة بين الإنتاج غير المشروع للمخدرات والاتجار فيها من ناحية والموارد المالية للجماعات الإرهابية والمنظمات الإجرامية من ناحية أخرى.

٣٦ - واختتم كلمته قائلاً إن تركيا التي تلتزم بمواصلة معركتها ضد المخدرات تطالب بتعزيز التعاون الدولي للقضاء على هذا البلاء.

٣٧ - **السيد النصر** (قطر): قال إن بلده ليس من البلدان المنتجة ولا البلدان المصدرة للمخدرات ولكن قربه من تلك البلدان يُحتم عليه أن يكون متيقظا حتى لا تُستخدم قطر كبلد للعبور، ومن هنا أهمية التعاون مع البلدان المجاورة.

٣٨ - وذكر أن مدمني المخدرات في قطر يُعتبرون ضحايا لا مجرمين وأن التركيز هو بالتالي على الوقاية وإعادة التأهيل وليس على القمع، وذلك بوسائل منها إنشاء مراكز العلاج وشن حملات التوعية.

٣٩ - وأضاف أن مشكلة المخدرات قد اتخذت أبعادا تدعو إلى الانزعاج حتى إن الأرباح التي تحققها تجارة المخدرات وغسل الأموال تزيد عن الناتج القومي الإجمالي لكثير من الدول.

٤٠ - وقال إنه في التصدي لهذه المشكلة قامت كثير من الدول، ومنها قطر، بسن قوانين تتفق مع إرثها الحضاري وقيمها الاجتماعية والروحية وأن عقوبة الإعدام هي من ضمن العقوبات التي تنص عليها تلك القوانين. وأضاف أن هذا يتفق والمادة ٦ من العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية، فضلا عن أن هذه العقوبة عقوبة عادلة وضرورية لضمان احترام حق الضحايا وتمكين المجتمعات من العيش في أمن وسلام. وقال إنه فوجئ بقيام الاتحاد الأوروبي بتقديم مشروع قرار لن يحظى بتوافق الآراء. وذكر أن من حق الاتحاد الأوروبي والبلدان الأعضاء فيه أن تصدر من التشريعات ما يتناسب ومعتقداتها ولكن مثل هذه التشريعات لن تكون عملية على الصعيد الدولي. وأضاف ان الاقتراح المقدم من الاتحاد الأوروبي هو بمثابة تدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى واعتداء على سيادتها. وقال إن وفده كبير الأمل في أن يقوم الاتحاد الأوروبي، حرصا على توافق الآراء واحتراما للتنوع، بسحب مشروع قراره وعدم محاولة فرض ثقافته ومعتقداته على الآخرين.

٤١ - وقال إن الاتجار في النساء والأطفال (بغرض الاستغلال الجنسي والاسترقاق) والفساد يمثلان مظهرين آخرين للجريمة عبر الوطنية مما جعل جميع الدول تصدر قوانين في هذا الشأن. وأضاف أن البلدان التي تحتفظ بعقوبة الإعدام لمواجهة هذه الأوبئة تحتاج إلى القيام بذلك لحماية مجتمعاتها واحترام حقوق الضحايا.

٤٢ - **السيدة توهتوهدجارفا** (قيرغيزستان): قالت إنه مع مطلع القرن الحادي والعشرين وفي عصر العولمة أصبح التعاون الدولي أكثر ضرورة منه في أي وقت مضى لحل المشاكل المعقدة مثل الاتجار في المخدرات.

٤٣ - وذكرت أن الاتجار في المخدرات وما يرتبط به من الجرائم المنظمة قد أثر أيضا على آسيا الوسطى ويهدد الاستقرار السياسي والاجتماعي لبلدان المنطقة وللمجتمع الدولي كله.

٤٤ - وذكرت أن الفصائل المسلحة المرتبطة باتحادات تجار المخدرات قد تسللت إلى جنوب قيرغيزستان وأن هذه الفصائل قد انسحبت مؤخرا إلى طاجيكستان ولكن تعزيز التعاون الدولي لازم للتصدي لمثل هذا الموقف. وأضافت أن من المبادرات الممتازة التي يمكن أن تحقق هذه الغاية إنشاء قاعدة بيانات دولية تتيح الاطلاع على نتائج الأبحاث وعلى الصكوك الدولية المتعلقة بالاتجار في المخدرات وبالفساد وبأفضل الممارسات.

٤٥ - وقالت إنه ينبغي تعزيز الصلات بين مختلف الآليات الخاصة للتصدي لمشكلة الجريمة عبر الوطنية. وأضافت أن البحوث يمكن أن تكشف عن روابط المجرمين وأن توفر بيانات يُطمأن إليها عن الطرق الجديدة للجريمة الدولية. وأضافت أن قيرغيزستان تؤيد الاقتراح المقدم من برنامج الأمم المتحدة لمنع الجريمة والعدالة الجنائية بإعداد تقرير كل سنتين عن الجريمة المنظمة في مجال المخدرات.

٤٦ - وذكرت أن جهود التعاون الإقليمي تمضي على قدم وساق في آسيا الوسطى وأنه في أيلول/سبتمبر ١٩٩٩ عقدت في بيشكيك الدورة التنظيمية الأولى للجنة الحكومية الدولية لمكافحة الاتجار غير المشروع في المخدرات وإدمانها التابعة للجماعة الاقتصادية لآسيا الوسطى. وأضافت أنه اتخذت تدابر لتعزيز التعاون ولإنشاء قاعدة تشريعية مشتركة. وذكرت أن قيرغيزستان تتعامل مع برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية

للمخدرات وقامت مؤخرا بالتوقيع على اتفاق يحقق هذا الغرض. وقالت إن المدير التنفيذي لمكتب الأمم المتحدة لمراقبة المخدرات ومنع الجريمة قام أخيرا بزيارة لبلده. وأضافت أن قيرغيزستان تعلق أهمية كبيرة على اشتراك المدير التنفيذي في الاجتماع الثاني للدول الموقعة على مذكرة التفاهم المتعلقة بالتعاون بين بلدان أمريكا الوسطى في مكافحة المخدرات، وأن هذا الاجتماع قد انتهى بالتوقيع على بروتوكول بشأن تعزيز التعاون بين تلك البلدان بشأن الدعم الذي يقدمه المكتب لأنشطتها.

٤٧ - **السيدة بيتانيني** (سان مارينو): قالت إن الجمعية العامة قد شددت في دورتها الاستثنائية الثانية عشرة على أن عرض المخدرات والطلب عليها مرتبطان ارتباطا وثيقا ووضعت مشكلة المخدرات في منظورها الصحيح بالتركيز على آثارها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية.

٤٨ - وقالت إن التعاون في المجالات القانونية بين الدول أمر حاسم في مكافحة التجارة غير المشروعة في المخدرات، وهي تجارة قيمتها ٤٠٠ بليون دولار ويتم فيها غسل الأموال من خلال النظام المالي والمصرفي. وأضافت أنه من أجل التصدي لهذه المشكلة قامت سان مارينو في عام ١٩٩٥ بالتوقيع على الاتفاقية الأوروبية المتعلقة بغسل الأموال والتفتيش والاستيلاء على عائدات الجريمة ومصادرتها.

٤٩ - وذكرت أنه يحسن بالبلدان الصناعية، باعتبارها أكبر البلدان المستهلكة للمخدرات غير المشروعة، أن ترجع إلى الإعلان المتعلق بالمبادئ التوجيهية لتخفيض الطلب على المخدرات، وهو الإعلان الذي يمثل أول اتفاق دولي في هذا المجال. وأضافت أنه بالنظر إلى الآثار المدمرة للمخدرات، التي يستهلكها نحو ٢٠٠ مليون شخص في جميع أنحاء العالم، ينبغي عدم التأخر في اتخاذ التدابير اللازمة لمواجهة المشكلة. وأشارت بصفة خاصة إلى أنه ينبغي بناء ثقافة الوقاية التي تشارك فيها المدارس والأسر والمجتمعات المحلية. وقالت إنه ينبغي الثناء على الأعمال التي يقوم بها برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات في مجال الوقاية وعلى الحملة الدولية من أجل جعل القرن الحادي والعشرين قرنا خاليا من المخدرات.

٥٠ - على أنها ذكرت أن الطلب على المخدرات ما زال مستمرا وأنه لتحسين استراتيجيات الوقاية يتعين فهم الأسباب الجذرية لهذا النمط من أنماط تدمير الذات وتحديد المنطق الذي يكمن وراءه والذي يتحدى كل تفسير عقلاني. وقالت إنه طالما استمر الطلب على المخدرات فإن القضاء عليها سيظل مهمة مستعصية.

٥١ - وقالت إنه يبدو أن ارتفاع مستوى المعيشة في سان مارينو وفي غيرها من البلدان المتقدمة النمو يشجع استهلاك ما يسمى بالمخدرات الترويحية أي المخدرات التي تثير النشوة. وأضافت أن مراقبة بعض المثيرات السريعة الانتشار مثل الأمفيتامين قد عقّدتها حقيقة أن أي شخص يمكنه إنتاجها في أي مكان. وأضافت أن حكومتها استضافت في عام ١٩٩٨ اجتماعا دوليا على مستوى الخبراء لدراسة استهلاك المخدرات في المجالات الترويحية.

٥٢ - وقالت إن إدمان المخدرات يمثل استجابة إنسانية جدا لصعوبات إنسانية جداً. وأضافت أن لجنة المخدرات قد حددت في دورتها الثانية والأربعين المشاكل التالية: البطالة، والإهمال، والعنف، والاستغلال الجنسي. وقالت إن هذه القائمة كان يمكن أن تشمل الاستغلال من أي نوع، والفقر، والمنازعات المسلحة. على أنها أضافت أنه ينبغي التسليم في تواضع بأنه بالنسبة للشباب المتكامل اجتماعيا لم يتم العثور بعد على جواب مرض.

٥٣ - وقالت إنه يبدو أن من الضروري للتصدي لمشكلة استهلاك المخدرات على نحو أفضل إشراك الرجال والنساء الذين أساءوا في وقت من الأوقات استعمال المخدرات. ذلك أن مساهمتهم ستكون ذات قيمة خاصة بالنسبة للخبراء الذين يدرسون استراتيجيات تخفيض الطلب وأسباب إساءة استعمال المخدرات. وأضافت أن وفدها يعتقد أنه إذ ما تم التشديد على الإدانة والتجريم، بدلا من إعادة التأهيل وإعادة الإدماج، لن يكون في الإمكان الحصول على مساعدة من أساءوا استعمال المخدرات في القضاء على الطلب عليها.

٥٤ - **السيد رابوكا** (فيجي): قال إنه في عالم يزداد ترابطا فإن تخلخل الحدود الوطنية يوجد مخاطر جديدة للإرهاب والفساد بل يمكنه أن يهدد السيادة. وأضاف أن ضخامة هذه التهديدات تتطلب استجابة جماعية من المجتمع الدولي.

٥٥ - وذكر أن حكومة فيجي أنفقت موارد كبيرة على تدابير مختلفة لتخفيض الطلب والعرض على المخدرات غير المشروعة. وأضاف أن الشرطة ووزارة التعليم والمنظمات غير الحكومية قد اشتركت في برامج تعليمية تستهدف الشباب على وجه الخصوص. وقال إن لجان منع الجريمة، التي يشارك فيها الرؤساء، قد أنشئت لتتصدى لمشكلة زراعة الماريجوانا. وأضاف أنه منذ عام ١٩٩٠ أصبح مرتكبو جريمة إحراز المخدرات غير المشروعة يعاقبون بالسجن الإجباري.

٥٦ - وأضاف أن فيجي نظمت في ٢٥ أيلول/ سبتمر ١٩٩٩ أول "يوم خال من الجريمة" حيث نُفذت برامج لزيادة الوعي بالجريمة ودور الشرطة والآباء والمعلمين والكنائس ومنظمات الشباب في منع الأنشطة الإجرامية.

٥٧ - وقال إن فيجي تدرك أن المنظمات الإجرامية تستخدم موقعها الاستراتيجي لتنفيذ أنشطتها غير المشروعة، وأنه بناء عى ذلك أصدرت الحكومة تشريعا بشأن تبادل المساعدة في مسائل الجريمة وبشأن عائدات الجرائم، كما وقعت اتفاقين بشأن هذه المسائل مع حكومتي استراليا ونيوزيلندا.

٥٨ - وذكر أن الحكومة، حرصا منها على كفالة سلامة الحكم والشفافية في الإدارة العامة، تدرس إمكانية إنشاء لجنة دائمة لمناهضة الممارسات الفاسدة.

٥٩ - وقال إن حكومته تود أن توجه الانتباه إلى الصلة الوثيقة بين الفقر والبطالة من ناحية والاتجار في المخدرات وسوء استعمالها من ناحية أخرى كما سبق لها أن فعلت خلال الدورة السادسة والخمسين. وأضاف أنه

بدون التنمية المستدامة لا يمكن أن تكون لأي برنامج لمكافحة المخدرات غير المشروعة أية فعالية. وعلى ذلك فمن الضروري أن يتصدى المجتمع الدولي للأسباب الجذرية للمصاعب الاقتصادية التي تواجهها البلدان النامية.

٦٠ - وأضاف أن الدول الجزرية الصغيرة في شرق الكاريبي قد اتُهمت بأنها مركز لغسل الأموال لأن ثلث المبالغ المودعة في المصارف الخارجية والبالغة ٨ ترليون من الدولارات مستثمرة في هذه الدول. وقال إن من الصحيح أن هذه البلدان بحاجة إلى مصادر أخرى للإيرادات بعد تدهور صناعة الموز ولكن الأموال المستثمرة فيها ليست كلها أموالا غير مشروعة بل إن الحقيقة أبعد عن ذلك تماما. وأضاف أنه ينبغي للمجتمع الدولي أن يتخذ موقفا أكثر توازنا فلا يتجاهل المشاكل الاقتصادية للدول النامية الجزرية الصغيرة في الوقت الذي يلومها فيه على البحث عن مصادر أخرى للتمويل.

٦١ - **السيد بن شعبان** (الجماهيرية العربية الليبية): قال إن مشكلة المخدرات هي مصدر قلق متزايد وأن حلها يتطلب أن يزيد المجتمع الدولي جهوده لمنع إنتاج المخدرات واستهلاكها.

٦٢ - وذكر أن الإجراءات الوقائية (التعليم والمعلومات) لازمة لتخفيض الطلب، وأن مدمني المخدرات ينبغي إعادة تأهيلهم. وذكر أنه لتخفيض العرض ينبغي تدمير المحاصيل غير المشروعة وتعزيز تعاون الدول في تنمية المحاصيل البديلة وتشديد الرقابة على السلائف.

٦٣ - وذكر أن أي إجراء وطني لن يكون كافيا ما لم يدعمه التعاون الدولي الفعال الذي يحترم كل الاحترام وحدة أراضي الدولة وسيادتها. وأضاف أن من شأن هذا التعاون أن يتيح للدول سرعة تبادل المعلومات المتعلقة بالاتجار في المخدرات وما يتصل به من مشاكل وخاصة غسل الأموال، وتطبيق القوانين التي تسمح بإنزال العقاب الشديد بتجار المخدرات ومصادرة ممتلكاتهم، وتنفيذ الصكوك الدولية وقرارات الجمعية العامة المتصلة بالمخدرات.

٦٤ - وقال إن الجماهيرية العربية الليبية ليست من البلدان المنتجة للمخدرات ولكنها أصبحت مؤخرا بلدا من بلدان العبور. وذكر أنها توقع أقصى العقوبات على تجار المخدرات ومستعمليها (السجن المؤبد وعقوبة الإعدام)، ولكن مشكلة المخدرات ما زالت مستمرة. وأضاف أنه كان عليها أن تتخذ تدابير إدارية وقانونية وأمنية وأن تقوم على وجه الخصوص بتنظيم حملات إعلامية موجهة إلى أكثر الفئات تعرضا للمخدرات، وخاصة الشباب والطلبة، وذلك بمساعدة المتطوعين والمنظمات غير الحكومية.

٦٥ - وذكر أن الجماهيرية العربية الليبية طرف في جميع الاتفاقات الدولية المتعلقة بمكافحة المخدرات وأنها تقوم بتطبيق أحكامها تطبيقا صارماً. وأضاف أنها تقوم أيضا بمكافحة الاتجار في المخدرات على الصعيدين الإقليمي والدولي في إطار الاتفاقات الثنائية والاتفاقات المتعددة الأطراف المعقودة مع دول البحر الأبيض المتوسط والدول العربية والأفريقية. وقال إن بلده يعترف بجهود برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات ويأمل أن يتوافر له في المستقبل التمويل الكافي للنهوض بولايته على الوجه الأكمل.

٦٦ - **السيدة غيتنس-جوزيف** (ترينيداد وتوباغو): قالت إن وفدها ينضم إلى البيان الذي قدمته أنتيغوا وبربودا باسم الدول الأعضاء في الاتحاد الكاريبي. وذكرت أن مكافحة الجريمة المنظمة تتطلب بذل جهود كبيرة من جانب الحكومات والمجتمع الدولي وأن هذه الدول قد وضعت هذه المعركة في مقدمة جداول أعمالها. وأضافت أن ترينيداد وتوباغو تتطلع باهتمام إلى انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة العاشر لمنع الجريمة ومعاقبة المجرمين.

٦٧ - وذكرت أن حكومة ترينيداد وتوباغو قد اضطرت إلى اتخاذ تدابير لمنع أقطاب المخدرات من تهديد سيادة البلد ولضمان سلامة السكان. وأضافت أنه اتخذت خطوات إدارية وقانونية، وخاصة ضد غسل الأموال، وأن الوكالات القائمة على تنفيذ القوانين قد قامت بمساعدة الجيش لتنفيذ خطة عمل للحد من الجريمة، وأنه تم إنشاء وكالة وطنية مسؤولة عن تنسيق جميع الجهود الوطنية في مكافحة الاتجار في المخدرات.

٦٨ - وقالت إن ترينيداد وتوباغو تعمل أيضا بنشاط كبير في مكافحة الجريمة على الصعيد الدولي. فقد استضافت أمانة فرقة عمل بمنطقة الكاريبي دون الإقليمية، أُنشئت بمقتضى خطة عمل بربا روس لسنة ١٩٩٦، وهي مسؤولة عن دراسة التدابير اللازمة لمكافحة غسل الأموال، كما اعتمدت، بالتعاون مع سائر دول الاتحاد الكاريبي وكندا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة، سلسلة من التدابير لحماية القانونيين والمحلفين والشهود وأسرهم، ووقعت اتفاقين ثنائيين مع حكومتي كندا والمملكة المتحدة، وتعاونت مع حكومة فنزويلا في إنشاء لجنة مشتركة معنية بالمخدرات. وفضلا عن ذلك فقد استضافت مكتبا لوكالة إعمال قوانين المخدرات بالولايات المتحدة مما أتاح لترينيداد وتوباغو التعاون مع الولايات المتحدة وبلدان المنطقة الأخرى.

٦٩ - وقالت إن هناك بلدانا كثيرة تعاني من زيادة ملحوظة في جرائم العنف التي تؤدي في بعض الأحيان إلى مقتل أسر بكاملها. وأضافت أن من حق كل دولة، للمحافظة على القانون والنظام في أراضيها، أن تقرر لنفسها كيفية معاقبة من ينتهكون القواعد الأساسية للمجتمع. وقالت إن ترينيداد وتوباغو تسلم تماما بحق البلدان التي تعارض عقوبة الإعدام في إلغائها ولكنها، مقابل ذلك، تعتبر أن من واجب هذه البلدان أن تعترف بحق البلدان التي تفضل تطبيق هذه العقوبة.

٧٠ - **السيد بلينغا-إبوتو** (الكاميرون): قال إن بلده طرف في جميع الاتفاقات الدولية المتعلقة بمراقبة المخدرات وأنه انضم مؤخرا إلى النظام الأساسي للمعهد الأفريقي لمنع الجريمة ومعاقبة المجرمين، وأعرب عن أمله في أن يقوم المعهد بدعم جهود بلده في مكافحة استعمال المخدرات غير المشروعة الذي يتم على نطاق واسع.

٧١ - وذكر أن حكومة الكاميرون تقوم بتكييف تشريعاتها بطريقة منهجية لتستجيب بفعالية للمشكلة التي يطرحها الاتجار غير المشروع في المخدرات والأسلحة، وغسل الأموال، وما يتصل بذلك من الأنشطة الإجرامية. وأضاف أن بلده قام مؤخرا بإنشاء لجنة وطنية لمراقبة المخدرات وأنه، إيمانا منه بضرورة تعزيز التعاون الدولي، قام بإصدار قانون في عام ١٩٩٧ بشأن تبادل المساعدة القانونية في مكافحة الاتجار في المخدرات والمؤثرات العقلية والسلائف.

٧٢ - وقال إنه في الكاميرون، كما هي الحال في كثير من البلدان النامية، كانت نتائج الجهود المبذولة لمكافحة المخدرات مخيبة للآمال لأن قوة الشرطة ودائرة الجمارك تفتقران إلى المعدات الحديثة والأفراد المدربين وأنهما تحتاجان إلى مزيد من المساعدة من المجتمع الدولي في الأخذ بالأساليب الحديثة في الكشف عن المخدرات والتحقيق مع المتاجرين فيها وفي الحصول على المعدات الحديثة.

٧٣ - وقال إن حكومته قد سرها أن تستقبل بعثة برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات في نيسان/ابريل ١٩٩٩ وأعرب عن أمله في أن تكون البعثة قد نجحت في إقناع البرنامج بالضرورة الملحة لإنشاء هيكل دون إقليمي لأفريقيا الوسطى.

٧٤ - **السيد بوقراعة** (الإمارات العربية المتحدة): قال إن مشكلة الاتجار في المخدرات قد أخذت تتخذ أبعادا تثير القلق المتزايد، وخاصة في البلدان النامية التي تأثرت بالمنازعات، حيث يؤدي الاتجار في المخدرات إلى العنف وتقويض التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وذكر أنه يتبين من أحدث الإحصاءات أن تجار المخدرات يحققون سنويا أرباحا قدرها ٤٠٠ بليون دولار أي ٨ في المائة من حجم التجارة الدولية في العالم. وأضاف أن الحالة تقتضي زيادة الجهود الدولية لمكافحة المخدرات ومساعدة البلدان النامية على اتخاذ الخطوات اللازمة على الصعيد الوطني.

٧٥ - وقال إن التنمية هي من غير شك أفضل الوسائل لتخفيض إنتاج المخدرات واستهلاكها، وخاصة في البلدان التي تُزرع بها النباتات التي تُستخدم أساسا لصناعتها. وأضاف أن من المهم لهذا السبب تعزيز التعاون الإقليمي والدولي في مكافحة المخدرات ومساعدة البلدان النامية - سواء كانت منتجة أو غير منتجة للمخدرات في المجالات الإدارية والقانونية والاقتصادية والاجتماعية، وذلك بوسائل مثل تقاسم المعلومات المتعلقة بأساليب التحقيق، والمحاصيل البديلة، وإزالة التسمم، وإعادة إدماج مدمني المخدرات في المجتمع.

٧٦ - وقال إنه تمشيا مع مبادئ الإسلام، الذي يُحرم تعاطي المخدرات، يبذل بلده جهودا كبيرة لمكافحة وباء المخدرات. وذكر أنه أصدر قوانين تشدد العقوبة على تجار المخدرات ومستهلكيها، وأنشأ قواعد بيانات عن هذين الموضوعين، وزود الهيئات الوطنية لمراقبة المخدرات بالموارد المالية والبشرية اللازمة، وأوجد للشرطة والجمارك وجودا على الحدود البرية والبحرية. وأضاف أنه صدق على الاتفاقيات الدولية الثلاث المتعلقة بمراقبة المخدرات وأبرم اتفاقات إقليمية وثنائية للتعاون في هذا الموضوع.

٧٧ - وأضاف أن الإمارات العربية المتحدة تؤمن بأن من حقها أن تطبق العقوبات الصارمة على تجار المخدرات ومن يتعاطونها، بما في ذلك عقوبة الإعدام، وفقا لقوانينها ومعتقداتها الدينية. وقال إن وفده ينضم إلى المتكلمين الذين طالبوا بهذا الحق لبلدانهم في تلك الجلسة وفي الجلسات السابقة.

٧٨ - **السيد ريموند** (هايتي): قال إن بلده يبذل جهدا كبيرا في إطار برنامج الأمم المتحدة لمنع الجريمة والعدالة الجنائية لإعادة سيادة القانون وتخفيض معدلات الجريمة داخل أراضيه.

٧٩ - وذكر أنه في ٨ أيار/ مايو ١٩٩٨ أصدرت حكومته قانونا بشأن الإصلاح القضائي أكد على استقلال القضاء وأعاد تنظيم المحاكم والسجون. على أنه أضاف أن عدد قضاة الصلح وقضاة التحقيق قليل جدا وأن النظام القضائي تعوزه الموارد إعوازا شديدا. وقال إن هذه العوامل قد أعاقت إقامة العدل على الوجه السليم كما أنها تفسر حالات الاحتجاز الطويلة بعد إلقاء القبض، وهي حالة أدت إلى انتهاكات لحقوق الإنسان. وأضاف أنه للخروج من هذا الموقف أنشأت حكومته مكتبا كلفته بالتدقيق في حالات الاحتجاز قبل المحاكمة لتمكين المحتجزين من المثول أمام قاض والإفراج عنهم بشكل أسرع.

٨٠ - وذكر أن وفده يود أن يعرب عن امتنانه للمجتمع الدولي لما قدمه من دعم للإصلاحات القضائية التي قامت بها حكومته. وأضاف أن المساعدة المقدمة في تدريب القضاة، والأموال التي وُفرت لمساعدة المتهمين المعوزين في الحصول على المساعدة القانونية، والمعدات التي قُدمت هدية للمؤسسات القضائية، كل ذلك قد أسهم بلا شك في تحسين نظام العدالة في هايتي.

٨١ - وقال إن حكومة هايتي بدأت أيضا في مراجعة قانون العقوبات وقانون الإجراءات الجنائية لضمان احترام الحقوق الأساسية وإعادة الانسجام الاجتماعي لضمان ألا يفلت أي مجرم من العقاب وضمان المحاكمة العادلة وأخذ البعد الاجتماعي للمنازعات في الاعتبار. وأضاف أن حكومته في سعيها لمواجهة الاتجار غير المشروع في المخدرات وغسل الأموال ومصادرة عائدات الاتجار، اتخذت خطوات لتزويد الشرطة بما يلزمها وتدريب أفرادها وإحكام الرقابة على المعاملات المصرفية المتصلة بالاتجار في المخدرات. وذكر أن حكومته ملتزمة ببذل كل ما تستطيع للوفاء بالالتزامات الدولية التي تعهدت بها عند توقيع خطة عمل بربادوس (١٩٩٦) وإعلان وخطة عمل سانتياغو (١٩٩٨).

٨٢ - وقال إن عددا كبيرا من شباب هايتي الذين تورطوا في ارتكاب جرائم والذين يقيمون في الولايات المتحدة وكندا وفرنسا وبعض البلدان الأخرى قد تم ترحيلهم بعد قضاء مدة العقوبة. وأضاف أن إعادتهم إلى هايتي في وقت لم يكن قد مر فيه وقت طويل على إنشاء قوة الشرطة الوطنية الجديدة وكان فيه النظام القضائي ونظام السجون ما زالا ضعيفين، يؤدي إلى زيادة تعقيد الموقف ويهدد بتقويض بعض المشاريع الإنمائية الرئيسية التي تقوم بها الحكومة. وأضاف أنه تعين استقبال هؤلاء الشباب وإعادة إدماجهم في المجتمع، وهي مهمة تحاول السلطات المختصة جهدها لتحقيقها على الرغم من عدم كفاية الموارد المالية.

٨٣ - وقال إن معدل الجريمة قد زاد في هايتي في الفترة الأخيرة على الرغم من جهود قوة الشرطة القليلة العدد (٦٠٠ عضو لسكان يزيد عددهم عن ٨ ملايين) وتعمل دون دعم من القوات المسلحة.

٨٤ - **السيد فالديفيسو** (كولومبيا): أكد أن خير وسيلة لمكافحة الجريمة المنظمة هو تعزيز التعاون الثنائي والتعاون على نطاق العالم مع أخذ الفروق بين النظم القانونية في الاعتبار. وذكر أنه بهذه الروح شاركت كولومبيا في اجتماعات فيينا وفي اللجنة المخصصة المعنية بوضع اتفاقية لمناهضة الجريمة المنظمة عبر الوطنية وما يتصل بها من بروتوكولات.

٨٥ - وقال، بالنسبة لموضوع هذه الاتفاقية، إن لدى وفده أربع ملاحظات.

٨٦ - وقال، اولا، إن من المهم أن تُحدد بوضوح عبارة "المنظمة عبر الوطنية" وأن يحدد ما إذا كان تطبيق الاتفاقية سيعتمد على ما إذا كانت الجرائم المحددة فيها تفترض وجود مثل هذه المنظمة. وأضاف أنه بدون هذا التوضيح يمكن أن يصبح نطاق تطبيق الاتفاقية محدودا.

٨٧ - وذكر، ثانيا، أن من المهم إنشاء آلية لتسوية المنازعات على أساس معايير قانونية راسخة حتى يمكن تجنب المنازعات القضائية.

٨٨ - وقال، ثالثا، إنه أُرفقت بالاتفاقية ثلاثة بروتوكولات، وأنه يرحب بما قررته لجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية من التوسع في نطاق البروتوكول الخاص بالاتجار في النساء والأطفال بحيث يشمل الاتجار في جميع الكائنات البشرية. وفيما يتعلق بالبروتوكول الخاص بصناعة الأسلحة النارية غير المشروعة والاتجار فيها، ذكر أن من الممكن الرجوع إلى اتفاقية مماثلة تم اعتمادها منذ فترة من الوقت في أمريكا اللاتينية. على أنه ذكر أن البروتوكول لن يكون كافيا في حد ذاته وأن من الضروري أن تعتمد الدول أيضا تشريعات وطنية في هذا الشأن. أما بالنسبة للبروتوكول الخاص بالنقل غير المشروع للمهاجرين والاتجار فيهم فقال إن فائدة هذا البروتوكول تؤيدها الأرقام، وهي تتحدث عن ٤ ملايين من المهاجرين غير القانونيين و ٧ بلايين من الدولارات من الأرباح غير المشروعة كل سنة. على أنه أضاف أن من المهم ألا يعاقب البروتوكول المهاجرين أنفسهم الذين هم ضحايا للاتجار، بل يعاقب المنظمات الإجرامية التي تشترك في هذا الأمر. وأضاف أنه ينبغي إنشاء آليات لتيسير إعادة الضحايا إلى أوطانهم.

٨٩ - وذكر في النهاية أن وفده يحبذ بشدة اعتماد صك قانوني دولي لمكافحة الفساد يمكن أن يُصاغ على نمط اتفاقية البلدان الأمريكية السارية بالفعل. وقال في هذا الصدد إن مركز منع الجريمة الجريمة الدولية يمكن أن يقوم بدور هام في المساعدة على تعزيز المؤسسات الوطنية. وذكر أن من حسن الحظ أن تبرعات الحكومات قد أتاحت زيادة كبيرة في ميزانيته.

٩٠ - **السيد علائي** (جمهورية إيران الإسلامية): قال إن الأشكال الجديدة للجريمة التي أتاحها تقدم العلوم والتكنولوجيا والاتصالات قد حفزت الأمم المتحدة إلى زيادة جهودها لمكافحة هذه الظاهرة بإنشاء اللجنة المخصصة المعنية بوضع اتفاقية دولية لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية التي تقوم أيضا بوضع مشاريع لثلاثة بروتوكولات. وأضاف أن من رأي وفده أن الاختلافات المتبقية في وجهات النظر بين الدول بشأن موضوع الاتفاقية وبروتوكولاتها ترجع في الواقع إلى أن بعض الدول تعوزها الوسائل المادية والبشرية لضمان تنفيذها. وقال إن تطوير أنشطة التعاون التقني لمساعدة البلدان النامية في تنفيذ التزاماتها الوطنية والدولية يستحق مزيدا من الاهتمام الدولي.

٩١ - وقال إن من رأي وفده أنه لا يمكن الإصرار على إلغاء عقوبة الإعدام في كل المجتمعات وجميع المناطق، لأن من الحقوق التي لا يمكن انتهاكها لكل بلد، وفقا لمبادئ القانون الدولي، أن يختار بحرية نظام العدالة الجنائية فيه طالما كان هذا النظام يحترم تعهدات البلد في إطار الصكوك الدولية لحقوق الإنسان.

٩٢ - وذكر أن وفده يعلق أهمية كبيرة على أعمال برنامج الأمم المتحدة لمنع الجريمة والعدالة الجنائية وعلى أعمال مركز منع الجريمة الدولية، ولكنه يؤكد في الوقت نفسه ضرورة الاحتفاظ بقدر من التوازن في البرنامج بين مسائل الجريمة المنظمة عبر الوطنية والمسائل الأخرى الأكثر عمومية، وأنه يرحب بمناقشة مسائل مثل الفساد وعدالة الأحداث ومنع الجريمة خلال الدورة الثانية للجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية.

٩٣ - وقال إن إيران تحبذ تعزيز قدرات مركز منع الجريمة الدولية، وتحيط علما مع الاهتمام بالبرامج العالمية لمناهضة الفساد والاتجار في البشر والدراسات العالمية التي أجريت بشأن الجريمة المنظمة عبر الوطنية.

٩٤ - وأضاف أن وفده يرحب بالجهود المبذولة لزيادة تحديد الموضوعات التي تُعرض على مؤتمر الأمم المتحدة العاشر لمنع الجريمة ومعاملة المجرمين، كما يرحب بإعداد مشروع إعلان موحد؛ ولكنه شدد على ضرورة بذل الجهود لإتاحة أوسع مناقشة ممكنة بشأن قرارات المؤتمر ومقرراته.

٩٥ - **السيد بهاتي** (بكستان): قال إنه في الوقت الذي حققت فيه العولمة فوائد اقتصادية واجتماعية هائلة لملايين الناس فإنها جاءت مصحوبة بزيادة في الاتجار غير المشروع في المخدرات وفي الكائنات البشرية وفي الأسلحة كما جاءت مصحوبة بغسل الأموال وتكامل المنظمات الإجرامية من مختلف أنحاء العالم. وأضاف أن الجريمة المنظمة عبر الوطنية تحقق في كل عام نحو ١,٥ تريليون من الدولارات بينما يتم غسل أموال تبلغ ما يتراوح بين ٣٠٠ و ٤٠٠ بليون دولار.

٩٦ - وذكر أن التعاون الدولي لازم من أجل مكافحة هذا الوباء مكافحة فعالة، وأن باكستان تأمل في أن تستطيع اللجنة المخصصة المعنية بوضع اتفاقية لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية الانتهاء من أعمالها ببداية سنة ٢٠٠٠، بالتعاون والواقعية من جانب البلدان المشاركة.

٩٧ - وقال إن من الضروري مقاضاة المجرمين وإنزال العقاب بهم لضمان أمن الممتلكات والمحافظة على النظام الاجتماعي. وأضاف أن من حق الدول أن تعتمد التشريعات التي تتلاءم مع ثقافاتها الوطنية وأن تقاضي وتعاقب المجرمين وفقا لتشريعاتها الداخلية باتباع الإجراءات القانونية السليمة. وذكر أن باكستان تحترم قرار البلدان التي قامت بإلغاء عقوبة الإعدام، ولكنها واثقة من أن هذه البلدان ستحترم قرار البلدان التي اختارت تشريعات تتفق مع ظروفها وثقافاتها الوطنية. وقال إن من الطبيعي، إزاء تنوع الثقافات، أن تكون للمجتمعات المختلفة وجهات نظر مختلفة بشأن مسألتي منع الجريمة والعدالة الجنائية؛ وذكر أن هذا لا ينبغي أن يحول دون التعاون الدولي في مكافحة الجريمة المنظمة مع الاحترام الكامل لسيادة الدول ولمبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية والاحترام المتبادل.

رفعت الجلسة في الساعة ١٢/٥٠.

- - - - -